# مذاهب وحجج النحاة في الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و"هي"

أ/ سليم لطرش
جامعة جيجل

إن مجال علم الصرف هو الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، وذلك أن هذه الكلمات لها تصاريف كثيرة حيث تتغير بنيتها من بناء إلى آخر، فالاسم المعرب يُثنَى ويُجمَع ويُصَغَّر ويُنسَب إليه، مثل: كِتَاب، فإنه اسم معرب وله تصاريف كثيرة، فيُقَال: كِتَابَانِ، وكُتُب، وكُتَيْب، وكِتَابِيّ، والفعل المتصرف يتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، ويُبنَى للمجهول، وتُشتَق منه مشتقات مختلفة: كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، مثل: ضَرَبَ، فإنه فعل متصرف وله تصاريف كثيرة، فيُقَال: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اضْرِبْ، ضُرِبَ، ضَارِب، مَضْرُوب، ضَرَّاب.

والكلمات المتصرفة تُعرَف حروفها الأصلية والزائدة، إذ الحرف الأصليّ هو الذي يثبت في مختلف تصاريف الكلمة، والحرف الزائد هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة، وإذا عُرِفَت الحروف الأصلية والزائدة للكلمة فإنه يُعْرَفُ أصلها، أي من غير زيادة، فيُقَال: هذه الكلمة أصلها ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسيّ كما يُعْرَفُ وزنها، فكلمة (كِتَاب) التي رأينا تصاريفها سابقا حروفها الأصلية (الكاف والتاء والباء) لأنها ثبتت في مختلف تصاريف الكلمة، وحروفها الزائدة (الألف) لأنها سقطت في بعض تصاريف الكلمة (كُتُب)، إذا فهذه الكلمة أصلها ثلاثي من الجذر (كتب)، ووزنها (فِعَال).

وإذا وقع حذف في الكلمة المتصرفة فإنه يُعرَف المحذوف من بعض تصاريف هذه الكلمة، لأن بعض التصاريف يُرجِع الكلمة إلى أصلها، ومن ثَمَّ يُعرَف أصلها ووزنها، فكلمة (يَد) مكونة من حرفين، وهذا يعني أن فيها حرفا محذوفا، إذ أصول الكلمات العربية ثلاثة أحرف، ونقول في النسب إلى هذه الكلمة (يدويّ)، فنعرف أن الحرف المحذوف هو لام الكلمة وهو (الواو)، وبالتالي فالحروف الأصلية هي (الياء والدال والواو)، إذا فهذه الكلمة أصلها ثلاثي من الجذر (يدو)، ووزنها (فَعَل).

ولا يدخل في مجال علم الصرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف، وذلك أن هذه

الكلمات ليس لها تصاريف إذ لا تتغير بنيتها، فعموما الاسم المبني لا يُثنَى ولا يُجمَع ولا يُصَغَّر ولا يُنسَب إليه، والفعل الجامد لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة، ولا يُبنَى للمجهول، ولا تُشتَق منه المشتقات، والحرف لا يقع فيه شيء من ذلك، لا مما يقع في الأسماء ولا مما يقع في الأفعال، ومثل هذه الكلمات لا تُعرَف حروفها الأصلية ولا الزائدة، كما لا يُعرَف المحذوف منها إذا وقع فيها حذف، ومن ثَمَّ لا يُعرَف أصلها ولا وزنها.

وقد يكون للكلمات السابقة بعض التصريفات المحدودة مما يجعل النحاة يبحثون عن أصل هذه الكلمات ووزنها، ومن هذه الكلمات الضميرين "هو" و"هي"، فرغم أنهما اسمان مبنيان إلا أن لهما بعض التصاريف، فيُقَال: هُوَ، وهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ، وهذا ما جعل بعض النحاة يبحثون في أصل هذين الاسمين والحروف التي وُضِعا عليها.

ورُبَّ قائل يقول: وما الفائدة من البحث في أصل هذين الاسمين؟

إن البحث في أصل "هُوَ" و"هِيَ" لا يخلو من بعض الفوائد، فمثلا: "هُوَ" يُكَنَّى به عن المفرد المذكر، وفي قولنا: هُمَا ذهبَا، "هُمَا" يُكَنَّى به عن المثنى المذكر، فهل "هُمَا" مثنى "هُوَ"؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يتوقف على معرفة أصل "هُوَ" والحروف التي وُضِع عليها، فمن قواعد التثنية أن الاسم يُثَنَّى بزيادة حرفين: الألف والنون في آخره دون أن يسقط منه أيّ حرف أصلي، وعليه فمن يرى أن "هُوَ" وُضِع على حرف واحد الهاء، أي أن الواو زائدة، فـ"هُمَا" مثنى "هُوَ" بزيادة حرفين: الميم الألف في آخره، حيث وُضِعت الميم مكان النون وقُدِّمت على الألف، وأُسقِطت الواو لأنها زائدة، ومن يرى أن "هُوَ" وُضِع على حرفين، أي أن الواو أصلية، فقد يكون "هُمَا" مثنى "هُوَ" وأُسقِطت الواو لعلة، وقد يكون "هُمَا" ليس مثنى "هُوَ" وإنما هو ضمير وُضِع ليدلّ على الاثنين المذكرين.

وما قيل في "هُوَ" و"هُمَا" (في قولنا: هُمَا ذهبَا) يُقَال في "هِيَ" و"هُمَا" (في قولنا: هُمَا ذهبتَا)، فمن يرى أن "هِيَ" وُضِع على حرف واحد الهاء، أي أن الياء زائدة، ففي قولنا: هُمَا ذهبتَا، "هُمَا" مثنى "هِيَ" بزيادة حرفين: الميم الألف في آخره، حيث وُضِعت الميم مكان النون وقُدِّمت على الألف، وأُسقِطت الياء لأنها زائدة، ومن يرى أن "هِيَ" وُضِع على حرفين، أي أن الياء أصلية، فقد يكون "هُمَا" مثنى "هِيَ" وأُسقِطت الياء لعلة، وقد يكون "هُمَا" ليس مثنى "هِيَ"

وإنما هو ضمير وُضِع ليدلّ على الاثنين المؤنثين.

وهذا البحث يسلط الضوء على مذاهب وحجج النحاة في أصل "هُوَ" و"هِيَ"، أي الحروف التي وُضِع عليها هذين الاسمين، وسأعرض في هذا البحث آراء المتقدمين وحججهم، وكذا آراء المتأخرين وحججهم.

## 1- آراء المتقدمين وحججهم:

لقد وقفت على عدة أقوال للمتقدمين في الحروف التي وُضِع عليها الاسم في "هُوَ" و"هِيَ":

قال الخليل: «و(هو) قالوا: هو قائم، فالهاء: وحدها اسم، والواو علامة الرفع، وقالوا: هما، فحذفوا الواو الزائدة وأتوا بالميم لما كانت من الزوائد، وكرهوا أن يعربوه من وجهين»[1]، لقد صرح في هذا القول أن (الهاء) وحدها في (هو) هي الاسم، أي أن الضمير (هو) وُضِع على حرف أصلي واحد هو (الهاء)، كما صرح بأن (الواو) حرف زائد، واستدل على زيادتها بحذفها في (هما)، وبرر الإتيان بـ(الميم)، في (هما) بأنها من الزوائد، وكأن (الميم) في (هما) حرف زائد عوض عن الحرف الزائد (الواو) في (هو)، ولم يتكلم على (الألف) في (هما) لأنه واضح أنها علامة التثنية.

ويبقى في قول الخليل السابق إشكالان: الأول: قوله (والواو علامة الرفع) فجعل (الواو، في (هو) علامة الرفع ولاشك أن الضمير (هو) اسم مبني وليس معرب، وبالتالي فلا يرفع، وأرى في ذلك تفسيران: الأول: أنه يقصد بعلامة الإعراب (علامة البناء)، خاصة وأن النحاة الأوائل قد لا يفرقون بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء، فيسمون البناء على الضم رفعا، والبناء على الفتح نصبا، والبناء على الكسر جرًا، وإذا كان هذا مقصوده فيبقى الإشكال في أنه جعل (الواو) علامة البناء، ومعروف أن (هو) ضمير منفصل مبني على الفتحة الظاهرة على الواو، فيكون قد تجاوز وجعل الحرف الذي هو محل لحركة البناء علامة للبناء أو يكون قد جعل (هو) مبني على (الواو) نيابة عن الضمة[2]، والتفسير الثاني: أنه يقصد بـ(علامة الرفع) علامة أن هذا الضمير ضمير رفع، وذلك أن الضمير (هو) من ضمائر الرفع المنفصلة، لا يكون إلا في محل رفع، فإذ كان في محل نصب أو جر كان ضمير (الهاء) المتصل، مثل: ضربتُه، والتقيت به، وكأن ضمير النصب والجر (الهاء) زيدت فيه (الواو) فأصبح ضمير الرفع المنفصل (هو)، فزيادة (الواو) حولته من ضمير نصب وجر إلى ضمير رفع، فسمى الخليل هذه الواو (علامة الرفع)، وهذا التفسير في

تقديري أقوى من التفسير الأول، والإشكال الثاني: قوله:(وكرهوا أن يعربوه من وجهين) ويبدو أن (الهاء) في (يعربوه) تعود على الضمير (هما)، وربما يقصد أنهم لما أعربوه بـ(الميم) فقالوا (هُما)، لم يعربوه بالنون فلم يقولوا (هُمَانِ) كما قالوا (الزَّيْدَانِ) في تثنية (زيد)، حتى لا يعرب من وجهين، بـ(الميم) من جهة وبـ(النون) من جهة أخرى، فيكون قد جعل (الميم) في (هما) إعرابا لأنها عوض عن (الواو) في (هو)، وقد جعل (الواو) علامة الرفع في (هو) فتكون (الميم) أيضا علامة الرفع في (هما) ويكون قد تجاوز فجعل (النون) في المثنى إعرابا، وهي في الحقيقة حرف زائد عوض عن التنوين في الاسم المفرد[3].

ولم يذكر الخليل الضمير (هي) في القول السابق، ويبدو أن (الياء) فيه عنده حرف زائد قياسا على قوله في (هو)، و(الهاء) وحدها هي الحرف الأصلي فيه.

قال سيبويه «وأما المضمر المحدث عنه فعلامته: هُوَ، وإن كان مؤنثا فعلامته: هِيَ، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما: هُمَا، وإن حدثت عن جميع فعلامتُهم: هُمْ، وإن كان الجميعُ جميعَ المؤنث فعلامته: هُنَّ»[4]، لم يتعرض في هذا القول لأصل (هو) و(هي)، لكن يبدو من ظاهر قوله أن الضمير (هو) وُضِع على حرفين أصليين (الهاء) و(الواو)، وكذلك الضمير (هي) وُضِع على حرفين أصليين (الهاء) و(الياء).

ويبدو من ظاهر قول سيبويه أن الضمائر (هُوَ، هيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ) من حيث اللفظ هي ضمائر مختلفة لم يُؤخَذ بعضها من بعض، فـ(هُمَا) ليس مثنى (هُوَ)، و(هُمْ) ليس جمع (هُوَ)، و(هِيَ) ليس مؤنث (هُوَ)، وإن كانت من حيث المعنى تشترك في الدلالة على الغائب (المتحدث عنه)، وتختلف في الدلالة على النوع والعدد، فـ(هُوَ) يدل على المفرد المذكر، و(هي) يدل على المفرد المؤنث، و(هما) يدل على المثنى بنوعيه، و(هُمْ) يدل على الجمع المذكر و(هنّ) يدل على الجمع المؤنث.

قال المبرد «والمضمرُ المنفصل نحو: هو، وأنت، وإيّاه، وإيّاك، وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا، نحو: مررت بكما، ومررت بهما، ومررت بها، وضربتها، وضربتهما، وكذلك مررت بهم، وضربتهم، والمنفصل في قولهم: هُوَ، وهُمَا، وإيّاك، وإيّاكُما، وإيّاكم، وإيّاه، وإيَّاهُمَا، وإيَّاها، وإيَّاهم، وإيّاها، وإيَّاهُنَ»[5]، لقد ذكر الضمائر المنفصلة والتي منها الضمير (هو) ولم يتعرض لأصلها، لكن يبدو من ظاهر قوله أن الضمائر بجميع أنواعها المتصلة والمنفصلة تثنى وتجمع، لقوله (وما

لحقته التثنية من جميع ما وصفنا) [6]، ومن الأمثلة التي ساقها على ذلك (هُوَ) و(هُما) أي أن الضمير (هُوَ) لحقته التثنية فأصبح (هُمَا) فـ(هُمَا) مثنى (هُوَ).

وقد ذكر الزجاجي أن ابن كيسان[7]سأل المبرد عن تثنية وجمع الضمائر فقال المبرد «زعم أصحابنا أن الإضمار الذي في الفعل إذا ثُنِّي وجُمع في النية كان ذلك بحرف واحد، نحو: ضربَا، وضربُوا، فأرادوا أن يفرقوا بين تثنيته وتثنية ما كان مضمرا بحرف أو أكثر من حرف، لأنه قد ضارع المظهر، كظهور حرف يُستَدل به على المضمر، وتثنية المظهر بحرفين، فجعلوا تثنيته تضارع تثنية المضمر الذي لا يبين له حرف، ويضارع تثنية المظهر الذي يُثنى ويُجمع بحرفين، فقالوا: قمتما، وهما، وأنتما، وضربتكما، وإيّاكما، وغلامكما، وغلامهما، فكانت (الألف) كزيادة الألف في قولك: الرجلان، و(الميم) كالنون، إلا أنها جعلت قبل الألف ليوافق لفظ (ضربا)، ويكون بزيادتها مع الميم كزيادة الألف في الأسماء بعدها النون، وكان في ذلك تحصين لها من السقوط، لأن النون في الأسماء الظاهرة تسقطها الإضافة، والمضمر لا يضاف»[8]، في هذا القول نقل تعليل أصحابه، وهم البصريون، لتثنية وجمع[9] الضمائر البارزة[10]، ويتلخص هذا التعليل في أن الضمير البارز يشبه الضمير المستتر لأنه ضمير مثله، ويشبه الاسم الظاهر لأنه ظاهر مثله، والضمير المستتر يُثنَّى بحرف واحد، مثل: ذهبَ، وذهبَا[11]، والاسم الظاهر يُثنَّى بحرفين، مثل: رجل، ورجلانِ، فجعلت العرب تثنية الضمير البارز بـ(الميم)، و(الألف) حتى تشبه تثنية الاسم الظاهر من جهة، فكلاهما يثنى بحرفين، وقدموا في هذه التثنية (الميم) على (الألف) حتى تشبه تثنية الضمير المستتر من جهة أخرى، فكلاهما ينتهي بـ(الألف) فقالوا: هُما، وأنتُما، وقمتُما، وضربتُكما، وإيّاكما.

لقد نقل المبرد تعليل أصحابه لتثنية الضمائر بـ(الميم) و(الألف)، ومما مثل به لذلك الضمير (هُما) الذي هو مثنى (هو) و(هي)، لكن لم يظهر في هذا التعليل سبب وعلة سقوط (الواو) من (هو) و(الياء) من (هي)، ومما هو معروف في علم الصرف أن الحرف الأصلي في الكلمة لا يسقط إلا لعلة، فإن لم توجد علة لسقوطه فسقوطه دليل على زيادته، فالقول بأن (هما) مثنى (هو) و(هي) مع عدم ذكر علة لسقوط (الواو) و(الياء) في التثنية فيه دلالة ضمنية على أن (الواو) في (هو) و(الياء) في (هي) زائدتين، وأن هذين الضميرين وُضِعا على حرف واحد (الهاء)، إلا أنه قد يقال أن التعليل الذي نقله المبرد ركز على الحروف التي زيدت في الضمائر عند

تثنيتها وجمعها، ولم يركز على الحروف التي سقطت منها وعلة سقوطها، فيكون ما نقله المبرد عن أصحابه ليس فيه توضيح للحروف التي وُضِع عليها الاسم في (هو) و(هي).

كما ذكر الزجاجي أن ابن كيسان رد على المبرد فقال «المضمر الذي فيه ظهور حرف واحد أو أكثر المؤنث والمذكر ينفصل أحدهما عن الآخر بدليل في ذلك الحرف، والتثنية تبطل ذلك الدليل، فأرادوا أن ينتقل الواحد عن الفصلين جميعا، أعني الفتح والكسر والواو والياء والألف، لأنها لا تلي إلا فتحة، فجعلوا الميم معها زائدة لتقع عليها فتحة الألف، ولينتقل العلمان اللذان كانا في الواحد في التثنية إلى حركة تجمعهما لم تكن في الواحد، فقلت: قمتُما، فأسقطت الكسرة والفتحة وجمعتهما بالضمة، وكذلك أسقطت الواو من (هو)، والياء من (هي)، وأسقطت الألف من قولك: رأيتُها، والضمة أو الواو من قولك: رأيتُهُو[12] والياء من مررت بِهِي[13]» [14]، لقد علل ابن كيسان في هذا القول تثنية الضمير البارز، ويتلخص هذا التعليل في أن الضمير إذا كان مفردا اختص بأحد النوعين المؤنث أو المذكر، فتكون في الحرف الأخير منه علامة تدل على المذكر أو المؤنث، مثل: أنتَ، وأنتِ، فالفتحة في (أنتَ) تدل على المذكر، والكسرة في (أنتِ) تدل على المؤنث، ومثل: هُوَ، وهِيَ، فالواو في (هُوَ) تدل على المذكر، والياء في (هِيَ) تدل على المؤنث، فإذا ثُني الضمير البارز فلا يختص بأحد النوعين المؤنث أو المذكر بل يصلح لهما جميعا، فوجب أن تُحذَف منه علامة المذكر أو المؤنث، وحسب ابن كيسان فإن علامة التثنية في الضمير البارز هي (الألف) وحدها، لكن زيدت قبلها (الميم) حتى تقع عليها الفتحة المناسبة للألف ويكون بالإمكان حذف علامة المذكر أو المؤنث من الحرف الأخير للضمير، والانتقال به إلى علامة أو حركة تجمعهما، مثل: أنتَ، وأنتِ، لهما تثنية واحدة تجمعهما وهي (أنتُمَا)، حيث ثُنِّيا بـ(الألف) وزيدت قبلها (الميم) حتى تقع عليها الفتحة المناسبة للألف، وحُذِفت الفتحة من (أنتَ) لأنها علامة المذكر، كما حذفت الكسرة من (أنتِ) لأنها علامة المؤنث، ووُضِعت الضمة على (التاء) لتجمع بين المذكر والمؤنث فيكون (أنتُما) صالحا لكليهما.

من خلال تعليل ابن كسان لتثنية الضمير البارز ذكر سبب وعلة إسقاط الواو من (هو) والياء من (هي) عند تثنيتهما، ويتمثل هذا السبب في وجوب حذف علامة المذكر أو المؤنث من الضمير المفرد إذا ثُنِّي حتى يكون صالحا لكليهما، وقد اعتبر الواو في (هو) علامة للمذكر، والياء في (هي) علامة للمؤنث، فوجب أن يُحذَفا في التثنية، أي في الضمير (هُمَا)، وهذا يدل ضمنيا

على أن الواو في (هو) والياء في (هي) عند ابن كيسان حرفان أصليان، لأن الحرف الأصلي هو الذي يسقط لعلة، وهاذين الحرفين سقطا عنده لعلة، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن الضميرين (هو) و(هي) عنده وُضِعا على حرفين.

وقال الزجاجي «وقال الفراء: إذا قلت: هُو، فالهاء هي الاسم والواو صلة، وكذلك قالوا في المؤنث: هِي، الهاء هي الاسم والياء صلة، والصلة تسقط إذا ثنّيت، فلما ثُنِّيَ الاسمان ألحقوا ميما ثم جاءوا بالألف للتثنية، ووقَوْا بالميم فتحة الألف، لئلا يلتبس الجمع بالتأنيث وبالأدوات، فإذا قلت: هُما، أدخلت الميم ورجعت الهاءُ إلى ضمتها، فإن قلت: قد كانت مكسورة في المؤنث، فإنما كسروا لأن الياء لا تنحوها إلا الكسرة، وفرقوا بين المؤنث والمذكر، كما قالوا: أنتَ للمذكر، وأنتِ للمؤنث، فلما ثنُّوا أدخلوا الميم وردوا الضمّة فقالوا: أنتُما، وإنما اتفق المؤنث والمذكر في (أنت) لأن الفرق كانت حركة لم تكن بحرف، فإن قلت: هو وهي حرف، فهما صلة وليست بأصل، فسقطا»[15]، لقد صرح الفراء في هذا القول بأن الاسم في (هو) و(هي) هو الهاء وحدها، و(الواو) و(الياء) فيهما حرفان زائدان، وهو ما عبر عنه بـ(الصلة)، ويبدو من خلال هذه التسمية أنه شبه (الواو) في (هو) بواو الصلة في(ضربتهُو)، وشبه (الياء) في (هي) بياء الصلة في (إليهِي)، وهذه الواو والياء زائدتان بالاتفاق، لأنهما تسقطان في الوقف، وبعضهم يسقطهما حتى في الوصل، لذلك لا تُكتَبان وتُكتَب (الهاء) وحدها، (ضربته) (وإليه).

وقد استدل الفراء على زيادة الواو في (هو) والياء في (هي) بأنهما تسقطان في التثنية (فهما صلة وليست بأصل فسقطا)، فتقول: هُما، ثم علل هذه التثنية بأن (الألف) علامة المثنى، وزيدت (الميم) قبلها لتكون محلا للفتحة المناسبة لها، وحتى لا يلتبس ضمير المثنى (هُما) – لولا (الميم) – بضمير المفرد المؤنث (هَا) في مثل: ضربتها، ولا يلتبس أيضا بحرف التنبيه (هَا) في مثل: ها أنتم، كما علل ضم (الهاء) في (هُما) بأن الضمة هي الحركة الأصلية للهاء فرجعت إليها، وإنما كانت مكسورة في المفرد المؤنث (هِي) لكي تتناسب مع (الياء)، وإنما فرقوا بين (هو) و(هي) بالواو والياء لأن الأول للمذكر والثاني للمؤنث، كما فرقوا بين (أنتَ) و(أنتِ) بالفتحة والكسرة لأن الأول للمذكر والثاني للمؤنث.

وقد قاس الفراء التثنية في (هو) و(هي) على التثنية في (أنتَ) وأنتِ)، فلما ثنُّوا (هُوَ) و(هي) أدخلوا (الميم) قبل ألف التثنية وردُّوا ضمة (الهاء)، فقالو: هُما، كما أنهم لما ثنُّوا (أنتَ)

و(أنتِ) أدخلوا الميم قبل ألف التثنية وردُّوا ضمة (التاء)، فقالوا: أنتُما، ولأنه قد يُقَال: هذا القياس ضعيف لأنه قياس بفارق، فقد سقط الحرف الأخير (الواو) والياء في تثنية (هُوَ) و(هِيَ)، ولم يسقط الحرف الأخير (التاء) في تثنية (أنتَ) و(أنتِ)، فعلل الفراء ذلك بأن الفرق بين المذكر والمؤنث في (أنتَ) وأنتِ) إنما هو حركة، الفتحة والكسرة، وبالتالي فـ(التاء) فيهما حرف أصلي، لذلك لم يسقط في التثنية، أما الفرق بين المذكر والمؤنث في (هُوَ) و(هِيَ) فإنما هو حرف، الواو والياء، وبالتالي فهما حرفان زائدان، لذلك سقطا في التثنية.

قال السيرافي في معرض تشبيه الضمائر بحروف المعاني «وكذلك الضمائر هي ضمائر أسماء مختلفة بألفاظ قليلة محصورة تتكرر على كل المضمرات، فلما كانت كذلك قُلِّلت حروفها، فجُعِل ما كان منها متصلا على حرف...وأُحتُمِل أن يكون على حرف واحد لأنه يتصل بما قبله من حروف الكلمة، وإذا كان منفصلا كان على حرفين أو أكثر لأنه لا يمكن إفراد كلمة على حرف واحد، والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الاسم الظاهر»[16]، لقد ذكر في هذا القول أن الضمير المتصل وُضِع على حرف واحد، وعلل ذلك بأنه يتصل بغيره، والضمير المنفصل وُضِع على حرفين أو أكثر، وعلل ذلك بأنه ينفرد عن غيره، والمنفرد لا يكون على حرف واحد، وهذا يعني أن الضمير المنفصل (هُوَ) وُضِع على حرفين، الهاء والواو، وكذلك الضمير المنفصل (هِيَ) وُضِع على حرفين، الهاء والياء .

وظاهر كلام السيرافي أن الضمائر وُضِعت لتدل على أسماء مختلفة بصيغ مختلفة، ليس مأخوذ بعضها من بعض، وهذا يعني أن (هُمَا) ليس مثنى (هُوَ)و(هِيَ)، وبالتالي فلا يقال إن (الواو) و( الياء) سقطا في المثنى فهما زائدان .

قال ابن الوراق «وأما قولنا(هُوَ)، فالاسم الهاء والواو جميعا، وأهل الكوفة يجعلون الهاء الاسم وحدها، ويستدلون على ذلك بإسقاط الواو في التثنية، نحو قولك: هُما، وكذلك تسقط في الجمع، نحو: هُمْ ذاهبون، فالجواب في هذا أن الحرف يسقط في التثنية والجمع إذا عرضت فيه علة توجب إسقاطه وإن كان الحرف من أصل الكلمة، ألا ترى إذا جمعنا قاضيا قلنا في جمعه: قاضون، فأسقطنا الياء، وهي لام الفعل، ولم يدل إسقاطها على أنها زائدة، وكذلك إسقاط الواو من التثنية والجمع من: هُمَا وهُمْ، لا يدل على زيادتها»[17]، لقد صرح في هذا القول بأن الضمير (هُوَ) وُضِع على حرفين أصليين: (الهاء) و(الواو)، ونسب للكوفيين أن الضمير (هُوَ) وُضِع على حرف أصلي

واحد: الهاء، فـ(الواو) حرف زائد، وذكر أنهم استدلوا على ذلك بإسقاط (الواو) في التثنية والجمع (هُمَا) و(هُمْ)، وأجاب بأن ذلك لا يدل على زيادة (الواو) لأن الحرف الأصلي قد يسقط من الكلمة لعلة توجب ذلك، واستدل على ذلك بسقوط (الياء) من(قاضي) إذا جمع بالواو و النون (قاضون) رغم أنه حرف أصلي .

ثم ذكر ابن الوراق بعد القول السابق علة سقوط (الواو) في المثنى (هُمَا) بأنها لو لم تسقط لوجب ضمها، فكان إثباتها يوجب أن تكون مضمومة وقبلها ضمة (هُوُمَا) وذلك مستثقل فحذفوهما للاستثقال، وإنما وجب أن تُضَم وهي مفتوحة في الإفراد لأنها لو بقيت مفتوحة وقد زيدت الميم والألف (هُوَمَا) لتُوهِم أنهما كلمتان منفصلتان (هُوَ) و(مَا)، وليست كلمة واحدة، فوجب أن تُغيَّر الحركة الأخيرة في (هُوَ) كما غُيِّرت في (أنتَ) عند زيادة الميم والألف (أنتُما)، فدلت الضمة على أنها كلمة واحدة[18].

يتضح مما سبق أن ابن الوراق يرى أن الضمائر تُثنَّى، فـ(هُوَ) مثناه (هُمَا)، و(أنتَ) مثناه (أنتُما)، وإذا كان واضح أن (الألف) هي علامة التثنية، فقد علل زيادة (الميم) بأحد وجهين: الأول: أنها زيدت تكثيرا للفظ، خاصة وأن أقل الأسماء أصولا يجب أن يكون على ثلاثة أحرف، والوجه الثاني: لو لم تُزد (الميم) وزيدت (الألف) وحدها، وهي ألف التثنية، جاز أن يُتَوهَم في بعض الأحوال أنها ألف الإطلاق كما قال الشاعر: [19]

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنتَ الذي طَلَّقْت عَامَ جُعْثَا

والشاهد فيه (أَنتا)، وأصله (أَنتَ) فزيدت فيه ألف الإطلاق[20].

لم يتعرض ابن الوراق في قوله السابق للضمير (هِيَ)، ويبدو أن مذهبه فيه كمذهبه في (هُوَ)، أي وُضِع على حرفين أصليين (الهاء) و(الياء)، وسقطت (الياء) في المثنى (هُمَا) لعلة، وهي أنه لو لم تسقط لوجب ضمها (هِيُمَا)، ولوجب أيضا أن تُضَم (الهاء) قبلها (هُيُما) لأنه تُستثقَل الضمة بعد الكسرة، لكن ذلك مستثقل أيضا لتوالي ضمتين، فحذفوا (الياء) للاستثقال.

**آراء وحجج المتأخرين:**

ذكر ابن الشجري أن (الواو) و(الياء) من (هو) و(هي) قد تحذفان في الشعر كقول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ[21]

أراد: فبينما هو، فحذف ميم (ما)، وواو (هو)، وكقول الآخر:

*دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا*[22]

أراد: إذ هيَ، فحذف ياء (هي)، ثم علل ابن الشجري حذف (الواو) و(الياء) من البيتين السابقين فقال «شبهوا الواو والياء المتحركتين الأصليتين بالواو والياء الساكنتين الزائدتين في نحو: لقيتُهُو، ومررتُ بِهِي»[23]، لقد صرح بأن (الواو) و(الياء) في (هو) و(هي) أصليتين، وإنما حذفَا تشبيها بـ(الواو) و(الياء) الزائدتين في الضمير المتصل (الهاء) في حالة الوصل، نحو: لقيتُه، ومررتُ به، حيث تلفظان في الوصل: لقيتهُو، ومررت بهِي، وهذا يعني أن الاسم في (هو) و(هي) وُضِع على حرفين عند ابن الشجري.

قال السهيلي «وأما ضمير الغائب المنفصل فـ(هاء)، بعدها (واو)» [24]، فقد ذكر أن الضمير (هو) مكون من حرفين (الهاء) و(الواو)، ويبدو أن (الواو) عنده حرف أصلي كـ(الهاء)، فقد ذكر بعد هذا القول أن لكل منهما دلالة في الكلمة، فـ(الهاء) تدل على الغائب المذكور في نفس المتكلم، و(الواو) يرمز بها المتكلم إلى المخاطب ليعلم ما في نفسه من مذكور وهو الغائب، وفسر ذلك بأن (الهاء) مخرجها الصدر، والغائب يذكَر بالقلب، فدلت (الهاء) على الغائب لأن مخرجها قريب من محل ذكره، و(الواو) مخرجها الشفتين، والرمز إنما يكون بالشفتين[25].

قال ابن مالك في الواو والياء من (هو) و(هي) «وتحذف الواو والياء اضطرارا... ومثال حذف الواو والياء اضطرارا قول الشاعر:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُحَلِّلُنَا وَمَا نُحَلِّلُهُ[26]

وقال آخر في حذف ياء (هي):

سَالَمْتُ مِنْ أَجْلِ سَلْمَى قَوْمَهَا وَهُمْ عِدًا وَلَوْلَاهِ كَانُوا فِي الفَلَا رِمَمَا[27]» [28]

لم يتعرض ابن مالك لأصل (هو) و(هي)، لكن يبدو من كلامه أن (الواو) و (الياء) فيهما أصليتان عنده، لأنه جعل حذفهما في البيتين السابقين من باب الضرورة الشعرية، ففي البيت الأول حذف الشاعر (الواو) من (هو) في قوله (بيناهُ)، يريد (بينما هُوَ)، وفي البيت الثاني حذف الشاعر الآخر (الياء) من (هي) في قوله (لولاهِ) يريد (لولا هِيَ)، وبناء على ذلك نستنتج أن الضميرين (هو) و(هي) عند ابن مالك وُضِعا على حرفين، الهاء والواو في الأول، والهاء والياء في الثاني.

معظم النحاة المتأخرين، باستثناء ابن الشجري والسهيلي وابن مالك، لم تكن لهم آراء وحجج خاصة بهم في مسألة الحروف التي وُضِع عليها الاسم في (هو) و(هي)، وإنما نقلوا مذهبين عن المتقدمين، نسبوا أحدهما للبصريين والآخر للكوفيين، كما نقلوا حجج كل فريق على مذهبه، وقد رجح معظمهم مذهب البصريين، كما أجاب بعضهم على حجج الكوفيين، وفيما يلي سأذكر المذهبين وحجج كل منهما، ثم أذكر تفصيل ما نقله ورجحه وأجاب عليه النحاة المتأخرون من ذلك:

**المذهب الأول**: الواو والياء من (هو) و(هي) أصليان، فالضميران (هو) و(هي) وُضِعا على حرفين، الهاء والواو من (هو)، والهاء والياء من (هي)، فهما الاسم بمجموعهما، وقد نقل المتأخرون أربع حجج على هذا المذهب.

**الحجة الأولى**: كل من (هو) و(هي) ضمير منفصل قائم بنفسه، وقيامه بنفسه يدل على قوته، فكان على حرفين ولم يكن على حرف واحد لأن الحرف الواحد ضعيف.

**الحجة الثانية**: الضمير إنما أوتي به للإيجار والاختصار، فلا يليق به الزيادة، ومنه لا يمكن أن يكون (الواو) و(الياء) في (هو) و(هي) زائدين.

**الحجة الثالثة**: الضمير (هو) ثابت في جميع الأحوال على صورته وكذلك الضمير (هي)، مما يدل أنهما وُضِعا على حرفين.

**الحجة الرابعة**: الواو والياء في (هو) و(هي) متحركين، مما يدل أنهما أصليين، ولو كانا زائدين لكانا ساكنين، ولكانا حرفي مد من جنس الحركة التي قبلهما.

**المذهب الثاني**: الواو والياء من (هو) و(هي) زائدان، فالضميران (هو) و(هي) وُضِعا على حرف واحد (الهاء) في كليهما، فهي الاسم بمفردها، وقد نقل المتأخرون ثلاث حجج على هذا المذهب:

**الحجة الأولى**: الواو والياء من (هو) و(هي) تُحذَفان في التثنية والجمع، مثل: هُمَا، هُمْ، هُنَّ، مما يدل أنهما زائدان.

**الحجة الثانية**: الواو والياء من (هو) و(هي) حُذِفا في الشعر، مما يدل أنهما زائدان، كقول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ  لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطُ نَجِيبُ[29]

يريد (بينما هو)، فحذف الميم من (بينما) والواو من (هو)، وكقول الآخر:

*دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا*[30]

يريد (إذْ هيَ) فحذف الياء من (هي).

**الحجة الثالثة**: الواو من (هُو) إشباع للضمة قبلها، والياء من (هِي) إشباع للكسرة قبلها، فالواو والياء في (هو) و(هي) للإشباع، وبالتالي فهما زائدان.

وقد ذكر العكبري المذهب الأول وذكر أن الأولين احتجوا عليه بالحجة الأولى منه، ويُفهَم من ذلك أنه ينقل رأيا وحجة لغيره، وهم البصريون، كما ذكر المذهب الثاني ونسبه للكوفيين وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجتين الأولى والثانية منه، وقد أجاب عن الحجة الأولى بأن الضمائر: هُمَا، هُمْ، هُنَّ، هي صيغ مرتجلة، وليست تثنية وجمعا للضميرين (هو) و(هي)، أو أنهم حذفوا الواو والياء من هذه الصيغ فرارا من الثقل، وأجاب عن الحجة الثانية بأن حذف الواو والياء من (هو) و(هي) في الشعر للضرورة الشعرية فلا حجة فيه على زيادتهما، ويُفهَم من هذه الإجابة أن العكبري يرجح الرأي الأول[31].

وذكر ابن يعيش المذهب الأول في الضمير (هو) فقط، ونسبه للبصريين ورجحه واحتج عليه بالحجتين الأولى والثانية منه، وذكر المذهب الثاني في الضمير (هو) فقط ونسبه للكوفيين وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجة الثانية منه، وأجاب عليها بأن حذف الواو من (هو) في الشعر للضرورة فلا حجة فيه على زيادتها[32]

وذكر ابن عصفور المذهب الأول في الضمير (هو) فقط ونسبه للبصريين وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجة الثالثة منه، وذكر المذهب الثاني في الضمير (هو) فقط ونسبة للكوفيين وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجة الثانية منه، ولما تكلم على الضمائر: هُمَا وهُمْ وهُنَّ، قال: الاسم منها إنما هو الهاء والواو المحذوفة من (هُمَا) و(هُمْ) والهاء والياء المحذوفة من (هُمَا) و(هُنَّ)، فدل ذلك على أنه يرجح المذهب الأول، ومما يدل على هذا الترجيح أيضا أنه قال: واختلفوا في ياء (هي) هل هي من الاسم أم لا، والصحيح أنها من الاسم، وجعل حذفها في الشعر من باب الضرورة.[33]

وذكر الاستراباذي المذهب الأول ونسبه للبصريين ورجحه، وجعل حذف الواو والياء من (هو) و(هي) في التثنية والجمع من باب التخفيف، وذكر المذهب الثاني ونسبه للكوفيين

وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجتين الأولى والثالثة منه، وأجاب على الحجة الثالثة بأن حرف الإشباع لا يتحرك ولا يثبت إلا ضرورة، وهذا يدل أن الواو والياء في (هو) و(هي) ليستا للإشباع، لتحركهما وثباتهما لغير ضرورة[34].

وذكر أبو حيان المذهب الأول ويبدو أنه تبناه، فقد جعل حذف الواو والياء من (هو) و(هي) من باب الضرورة، وذكر المذهب الثاني ونسبة للكوفيين والزجاجي وابن كيسان، وقال: تأوَّله ابن كيسان على سيبويه[35].

وذكر خالد الأزهري المذهب الأول في الضمير (هو) فقط ونسبه للبصريين، وذكر المذهب الثاني في الضمير (هو) فقط ونسبه للكوفيين[36].

وذكر السيوطي المذهب الأول ونسبه للبصريين، وذكر المذهب الثاني ونسبه للكوفيين والزجاج وابن كيسان وذكر أنهم احتجوا عليه بالحجتين الأولى والثانية منه ورجحه[37].

وذكر الأشموني المذهب الأول ونسبه للبصريين في شرحه[38]، وذكر الصبان المذهب الثاني ونسبه للكوفيين في حاشيته على هذا الشرح[39].

من خلال العرض السابق لأقوال المتأخرين نلاحظ أنهم نسبوا المذهب الأول للبصريين، ونسبوا المذهب الثاني للكوفيين، ونسب أبو حيان والسيوطي المذهب الثاني أيضا للزجاج وابن كيسان من البصريين، ونلاحظ أيضا أنهم رجحوا كلهم المذهب الأول، ما عدا السيوطي فإنه رجح المذهب الثاني، وقد يدل هذا على قوة حجج المذهب الأول وضعف حجج المذهب الثاني.

**الهوامش:**

1. الجمل في النحو، الخليل، ص282، 283.
2. وهذا له نظير عند النحاة، مثل: يا مسلمون، فـ (مسلمون) منادى مبني على الواو نيابة عن الضمة.
3. لا تُستَغرَب مثل هذه التجاوزات في كلام الخليل لأن النحو ف عهده كان في نشأته، ولم تكن المصطلحات النحوية متبلورة بعد بالشكل الذي هي عليه اليوم.
4. الكتاب، سيبويه، 351/2.
5. المقتضب، المبرد، 279/4.
6. ذكر (ما لحقته التثنية)، ولم يذكر ما لحقه الجمع، لكن قوله (وكذلك مررت بهم، وضربتهم) يدل على ذلك، وتقديره: وكذلك ما لحقه الجمع من جميع ما وصفنا، نحو: مررت بهم، وضربتهم.

7. هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، لكنه إلى مذهب البصريين أميل، من مصنفاته: المهذّب في النحو، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، توفي سنة 299هـ، وقيل سنة320هـ، ينظر: بغية الوعاة، السيوطي،1/18،19.
8. مجالس العلماء، الزجاجي، المجلس:60، ص104.
9. لكنه ركز في كلامه على التثنية وأغفل الجمع لأن ما قيل في التثنية يقال في الجمع، فإذا كان الضمير يثنى بحرفين: الميم والألف، فإنه يجمع بحرفين أيضا: الميم والواو، فمثلا الضميرين: هُم، وأنتمْ، أصلهما: همُو، وأنتمُوا، إلا أن هذه الواو تثبت ف الوصل دون الوقف، لذلك تسمى واو الصلة، وقد تُحذَف وصلا ووقفا.
10. وتشمل الضمائر المنفصلة، والضمائر المتصلة، ويظهر ذلك في الأمثلة التي أوردها المبرد، مثل: هُما وأنتُما، وقمتُما، وضربتُكما.
11. لقد اعتبر المبرد (الألف) في ذهبا، تثنية للضمير المستتر في (ذهبَ) وكذلك اعتبر (الواو) في (ذهبوا) جمعا للضمير المستتر في (ذهبَ).
12. تسمى هذه الواو: واو الصلة، وهي تلحق ضمير الغائب (الهاء) إذا كانت مضمومة وصلا لا وقفا، والأصل أن لا تُكتَب، و كتبها هنا للتوضيح.
13. تسمى هذه الياء: ياء الصلة، وهي تلحق ضمير الغائب (الهاء) إذا كانت مكسورة وصلا لا وقفا، والأصل أن لا تكتب، و كتبها هنا للتوضيح.
14. مجالس العلماء، الزجاج، (المسألة: 60)، ص105.
15. المصدر السابق، (المسألة: 60)، ص 105، 106.
16. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 3/106.
17. علل النحو، ابن الوراق، ص 559 .
18. ينظر: المصدر السابق، ص 559،560 .
19. هو سالم بن دارة، والبيتين من الرجز، وقد حرّف البيت الأول على أوجه كثيرة، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، 2/139،140 .
20. ينظر: علل النحو، ابن الوراق، ص560.
21. البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، ينظر : خزانة الأدب، البغدادي، 5/257.
22. البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، 2/5،6
23. أمالي ابن الشجري، 2/506.
24. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص222.
25. ينظر: المصدر السابق، ص222،223.

26. البيت من البسيط، ذكره سيبويه ولم ينسبه، ينظر: الكتاب، سيبويه، 31/1.
27. البيت من البسيط، ذكره ابن عقيل وقال: لم أعرف قائله، ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، 101/1.
28. شرح لتسهيل، ابن مالك، 143/1.
29. سبق تخريج هذا البيت.
30. سبق تخريج هذا البيت.
31. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 488،489/1.
32. ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش، 96/3.
33. ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 17/2، 18.
34. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، 21/3.
35. ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، 928/2، 229.
36. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 96/1.
37. ينظر: همع الهوامع، 209/1، 210.
38. ينظر: شرح الأشموني، الأشموني، 129/1.
39. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، 127/1.